



# UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



## نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/007\*

Original: French

### الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الاعتراف بمساهمة المرأة في تكوين الثروات وتشجيع هذه المساهمة

جنيف، في 30 آذار/مارس 2012 - بالإضافة إلى جس نبض الاقتصاد العالمي وتدارس كيفية الاتجاه نحو مجتمع عالمي أكثر عدالة، ستعقد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر)، المقرر تنظيمها في الدوحة بقطر خلال الفترة من 21 إلى 26 نيسان/أبريل، الفرصة أمام ممثلي 194 دولة عضواً في الأونكتاد للتفكير بصورة جماعية في دور المرأة في التنمية. والهدف من ذلك هو تحسين فهم التفاعلات بين سياسات الاقتصاد الكلي وتحديات التنمية والمساواة بين الجنسين، وحث متخذي القرارات السياساتية على الاستمرار في أخذ مسألة النهوض بالمرأة والمساواة بين الرجال والنساء في الحسبان عند تصميم استراتيجياتهم الإنمائية.

وينظم اليوم المخصص للمرأة (23 نيسان/أبريل) تحت الرعاية السامية لسيدة قطر الأولى، فخامة الشبيخة موزة بنت ناصر. وستشارك في المناقشات الشبيخة حسينة، رئيسة وزراء بنغلاديش، وماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة والمفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان، وكذلك تاريا هالونين، رئيسة فنلندا السابقة.

وسيتيح ذلك اليوم تقاسم خبرات عممت مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاقتصادية، في مجالات منها قطاع الزراعة؛ ومناقشة الفرص الجديدة التي يهيئها انفتاح الأسواق للمرأة، فضلاً عن المخاطر التي يتعين على المرأة أن تواجهها. وستتطرق الأفكار إلى الصعوبات التي تعترض المرأة في مجال التدريب المهني وفي سوق العمل. وستتخذ هذا اليوم أيضاً فرصة لطرح مبادرات ملموسة من شأنها المضي قدماً بهذه المسائل على المستوى الدولي. وستنتهي بمنح جائزة أفضل امرأة تعمل رئيسة لمؤسسة أعمال في أحد البلدان النامية من اللاتي حصلن على تدريب في إطار برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) الذي ينفذه الأونكتاد (انظر النشرة الصحفية UNCTAD(XIII)/PRESS/PR/2012/008).

لا يمكن التفكير في عولمة أكثر عدالة دون إحداث تغيير جذري في النظرة إلى مكانة المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية. ومع وجود الأزمة العالمية التي تضرب نساء الشمال شأنهن شأن نساء الجنوب بكامل قوتها، تكون هذه المسألة أكثر إلحاحاً.

بيد أنه يتأكد يوماً بعد يوم أن المرأة قادرة على الاضطلاع بدور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية. ففي قطاع الزراعة مثلاً، يقدر أن النساء إذا أتحت لهن فرص الوصول إلى عوامل الإنتاج (الأراضي، والبذور، والأسمدة،...) بنفس القدر الذي يصل إليه الرجال، فإن محاصيلهن ستنمو بنسبة تتراوح بين 20 و30 في المائة، وسيرتفع الإنتاج الزراعي للبلدان النامية بنسبة تتراوح بين 2.5 و4 في المائة، مما يتيح تحقيق مستوى أعلى من الأمن الغذائي<sup>(1)</sup>.

ومن ناحية أخرى، لم تعد الصلة بين المساواة بين الجنسين والقدرة التنافسية التجارية في حاجة إلى دليل: فالبلد الذي يلجأ إلى جميع المعارف وجميع المواهب المتاحة يهيئ لنفسه كل الفرص لكي يرى تحسناً في قدرته التنافسية في الأسواق الدولية. ومن هنا جاءت التدابير التي اتخذتها بالفعل حكومات عديدة للتخفيف من آثار التفاوت بين الجنسين.

\* للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org).

<http://www.unctad.org/press>

(1) بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وتبرهن ليسوتو على أنه يمكن إحراز تقدم ملحوظ حتى في واحد من أفقر الاقتصادات في العالم، وأن المساواة بين الجنسين يمكنها أن تكون أداة فعالة للتنمية: فبعد أن اعتمد هذا البلد، وهو من أقل البلدان نمواً، عدة قوانين في مجال تمكين المرأة، وبعد أن نفذ تدابير تنتهج التمييز الإيجابي مفضلاً بذلك الاختلافات بين الجنسين، صار يشغل المرتبة التاسعة (بين 135 بلداً) في التصنيف الذي أعده المحفل الاقتصادي العالمي للتفاوتات بين الجنسين<sup>(2)</sup>، متقدماً بكثير على بلدان مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو فرنسا.

وتتزايد أهمية مسألة دور المرأة في التنمية الاقتصادية ولا سيما أن التنمية إذا كانت تهيئ عدداً أكبر من الفرص أمام مجموع السكان، فما من عملية تلقائية تتيح للمرأة أن تحصل منها على نفس الاستفادة التي يحصل عليها الرجال. ومن ثم كانت النتيجة أن انعدام المساواة بين الرجال والنساء مستمر بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء العالم. ولا تزال النساء اللاتي أصابهن قدر أكبر من الهشاشة منذ أزمة عام 2008 يعانين من التمييز في التوظيف. ويكمن لا يزالان يتقاضين دائماً عن العمل والكفاءة المتساويين أجراً أقل من أجر الرجال. وتظل التشريعات في بعض البلدان تميز ضد المرأة في مجال الحق في التملك، ولا تتمتع كثرة من النساء بالوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والانتماء.

وبخلاف الاعتبارات المعنوية، يجب ألا يستمر هذا الوضع. فالأمر يتعلق بالإنصاف وباستدامة نمط جديد من العولمة يعترف الأمين العام للأونكتاد، سوباتشاي بانيتشباكدي، الترويج له في أثناء الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر: عولمة تركز على التنمية في خدمة الرجال والنساء.

لقد أصبح صانعو القرارات السياساتية اليوم أقل إعراضاً عن تطبيق المساواة بين الجنسين. وذلك أولاً لأن هذه المسألة خضعت بالفعل لمفاوضات دولية قبل أن تصبح التزاماً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، وفي برنامج عمل بيجين (1995)، وفي الأهداف الإنمائية للألفية (2000) على سبيل المثال. وسيهيئ اليوم المخصص للمرأة فرصة لمناقشة أفضل طريقة لترجمة هذه التعهدات إلى أمر واقع من أجل تحسين حياة النساء بشكل ملموس.

لمزيد من المعلومات عن برنامج ذلك اليوم وعن الأونكتاد الثالث عشر، يرجى الضغط هنا.

\*\*\* \*\* \*\*\*